التقرير الصادر عن الإدارة بشأن الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية – 2021

مجلس إدارة شركة كيو إل إم لتأمينات الحياة والتأمين الصحي ش. م. ع. ق (يُشار إليها فيما يلي باسم **"الشركة"**) هو المسؤول عن إنشاء رقابة داخلية كافية على إعداد التقارير المالية والحفاظ على هذه الرقابة (يُشار إليها فيما يلي باسم **"الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية"**). وصُممت عملية الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية الخاصة بالشركة لتوفير ضمانات معقولة فيما يتعلق بموثوقية إعداد التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للشركة لأغراض إعداد التقارير الخارجية وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (يُشار إليها فيما يلي باسم **"المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"**). وتتضمن الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية إفصاحنا عن الضوابط والإجراءات المُخصصة لتفادي المغالطات.

لقد أجرينا تقييمًا عن تصميم الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية وفعاليتها التشغيلية اعتبارًا من 31 ديسمبر 2021 وذلك في ضوء إطار العمل والمعايير المحددة في الإطار المتكامل للرقابة الداخلية (2013) (يُشار إليه فيما يلي باسم **"الإطار المتكامل للرقابة الداخلية"**) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي (يُشار إليها فيما يلي باسم **"كوسو"**).

مخاطر إعداد التقارير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسية لإعداد التقارير المالية في عدم تقديم البيانات المالية صورة حقيقية وعادلة بسبب أخطاء غير مقصودة أو متعمدة (احتيال) أو عدم نشر البيانات المالية في الوقت المناسب. وينشأ عدم وجود عرض عادل عندما يحتوي واحد أو أكثر من مبالغ أو إفصاحات البيانات المالية على مغالطات (أو إغفالات) جوهرية. وتُعد المغالطات جوهرية إذا كان بإمكانها (سواء جزئيًا أو كليًا) التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس البيانات المالية.

ولأغراض تقييد المخاطر المذكورة أعلاه عند إعداد التقارير المالية، أنشأت الشركة رقابة داخلية على إعداد التقارير المالية بغية تقديم ضمانات معقولة ولكنها ليست مطلقة ضد المغالطات الجوهرية، وأجرت تقييمًا عن مدى فعالية الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية التي أنشأتها الشركة في ضوء الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو. وتوصي كوسو بوضع أهداف محددة لتسهيل تصميم نظام الرقابة وتقييم مدى ملاءمته.

نتيجة لإنشاء رقابة داخلية على إعداد التقارير المالية، تبنت الإدارة أهداف البيانات المالية التالية:

- الوجود / الإجراء - الأصول والخصوم موجودة وأجريت المعاملات.
- الاكتمال - تُسجل جميع المعاملات ويتم تضمين أرصدة الحسابات في البيانات المالية.
- التقييم / القياس - تُسجل الأصول والخصوم والمعاملات في التقارير المالية بالمبالغ المناسبة.
- الحقوق والالتزامات والملكية - تُسجل الحقوق والالتزامات حسب الأصول باعتبارها أصولًا وخصومًا.
- العرض والإفصاح – يُجرى تصنيف التقارير المالية والإفصاح عنها وعرضها بحسب الأصول.

ومع ذلك، يُمكن لأي نظام رقابة داخلي، بما في ذلك الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، توفير ضمانات معقولة فقط ولكنها ليست مطلقة على تحقيق أهداف نظام الرقابة هذا وذلك بغض النظر عن مدى حُسن تصميم هذا النظام وتشغيله. وعلى هذا النحو، قد لا يؤدي الإفصاح عن الضوابط والإجراءات أو الأنظمة الخاصة بالرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية إلى تفادي وقوع جميع الأخطاء وحالات الاحتيال.

تنظيم نظام الرقابة الداخلية

المهام التي ينطوي عليها نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

تُنفذ الضوابط داخل نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية من قِبل جميع مهام الأعمال بما في ذلك مراجعة موثوقية الدفاتر والسجلات التي تشكل أساس البيانات المالية. ونتيجة لذلك، ينطوي تشغيل نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية على وجود كادر من الموظفين يعملون في مهام مختلفة على نطاق المنظمة بأسرها.

ضوابط الحد من مخاطر تحريف التقارير المالية

التقرير الصادر عن الإدارة بشأن الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

يتألف نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية من عدد من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى الحد من مخاطر تحريف البيانات المالية. وتُدمج هذه الضوابط في عمليات التشغيل وتشمل الضوابط التي:

- تكون مستمرة أو دائمة بطبيعتها مثل الإشراف على السياسات والإجراءات المكتوبة أو الفصل الوظيفي.
- تعمل على أساس دوري ومنها تلك التي يتم إجراؤها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية السنوية.
- تكون وقائية أو استقصائية بطبيعتها.
- لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية نفسها. وتشمل الضوابط التي لها تأثير غير مباشر على البيانات المالية الضوابط على مستوى الشركات والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات مثل الوصول إلى النظام وضوابط النشر، في حين أن الضوابط التي لها تأثير مباشر يمكن أن تكون، على سبيل المثال، تسوية تدعم بشكل مباشر بند من بنود البيانات المالية.
- تتميز بوجود مكونات آلية و / أو يدوية بها. الضوابط الآلية هي وحدات تحكم مدمجة في عمليات النظام مثل الفصل الذي يفرضه التطبيق بين ضوابط العمل وفحوصات الواجهة البينية على مدي اكتمال المدخلات ودقتها. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد مثل السماح بإجراء المعاملات.

قياس مدى فاعلية تصميم نظام الرقابة الداخلية

أجرت الشركة تقييمًا رسميًا عن مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية. ويتمثل هذا التقييم في قياس التصميم والفعالية التشغيلية لبيئة الرقابة بالإضافة إلى الضوابط الفردية التي تُشكل نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية مع مراعاة:

- مخاطر التحريف في بنود البيانات المالية مع أخذ بعض العوامل في الاعتبار مثل الأهمية النسبية وقابلية تعرض بند معين من بنود البيانات المالية للتحريف.
- قابلية تعرض الضوابط المحددة للفشل مع أخذ بعض العوامل في الاعتبار مثل درجة الأتمتة والتعقيد وخطر تجاوز الإدارة وكفاءة العاملين ومستوى القرار المطلوب.

تُحدد هذه العوامل إجمالاً طبيعة ونطاق الأدلة التي تتطلبها الإدارة حتى تكون قادرة على تقييم ما إذا كان تصميم وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية فعالاً أم لا. ويتم إنشاء الدليل نفسه من الإجراءات المُدمجة في المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفذة على وجه التحديد لأغراض تقييم نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية. وتُشكل المعلومات المستمدة من مصادر أخرى أيضًا عنصرًا هامًا من عناصر التقييم لأن مثل هذه الأدلة قد تجذب انتباه الإدارة إلى أمور أخرى متعلقة بالرقابة أو قد تدعم النتائج.

ونتيجة للتقييم الذي أجرته الشركة، خلصت الإدارة إلى أن نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية مُصمم أصولاً ويعمل بفعالية اعتبارًا من تاريخ 31 ديسمبر 2021.

فهد السويدي

الرئيس التنفيذي

تركي السبيعي

رئيس الشؤون المالية والإدارية